

ما لو طلع عليه فانه لا يجوز خلاف ما نقله جهلة القضاة في
 اذ يحتمل كذب البينة **قوله** تعزير مواليه ولو سفيها **قوله**
 تعزير المولم منه اي ياذن الولي كما في الروضة **قوله** **قوله**
كتاب الصيال **قوله** له دفع ما يل
 للرجع الدفع على من بيده مال تجوز او وقف او وديعة
 على ما في الاحكام وعن مال نفسه المتعلق به تجوز من اجاره
 على ما تحته الا ذرعي وانما يجازان اذ الخيف على نحو عضوه
 نظير ما ياتي قريباً **قوله** ومن قبل دول ما له فهو شهيد
 وجه الدلالة انه ما جعل شهيداً اول على ان له القتل والقتال
 قال الزكشي **قوله** في بضع ومقدما له ولو من غير اقاربه
 لانه لا محال للاباحة فيه لكن بالاختصاص في غير التكرار
 به الدافع ما لم يشهد عدلان انه قتلهم وقعا خلافاً لما مشي
 عليه الشارح في كتيبة تبعاً لما ورد في الروايات من عدمه
 وجوبه في الفاحشة والمعتد خلافاً فلا بد من الترتيب على
 المعتد متى **قوله** فان قصد هاتسليم يحفظون الدم ولو
 مجنوناً خلافاً لما ورد وموافقا فلا يجب دفعه بل يجوز به
 الاستسلام له بل يسن للامرية الا اذا كان المصول عليه
 توجد في ملكه او عالماً بوجوده في زمانه وكان في بقائه مصلحة
 عامة فيجب عليه الدفع عن نفسه ولا يجوز له الاستسلام كما
 اني تبينها الرامي رحمه الله **قوله** ليهرب المقتضيه كلامه
 ان الزجر بعد الهرب ثم الاستغاثه ثم الضرب الموقوت
 انه لا يجوز الاستغاثه مع امكان الدفع بالزجر وليس
 بل هو تخيير بينهما بدليل قول الامل فان امكن بالام
 او استغاثه

شبه
 دون هذا قليله
 قال المولف

او استغاثه وقوله فالذهب وجوبه وتجزئته فقال اي لا تجزئ
 ولا استغاثه والعلة ترشده لكانه اني يكره **قوله** فله ان يبدأ
 بالقتل وان اندفع بدونه في هذا ما قاله الماوردي والروايات
 وهو ظاهر في الحصن فغيره يخبر فيه انه لا يجوز قتله الا ان
 اندفع بغيره اليه من وهو متلبس بالفاحشة انتهى ابن
 حجر والمعتد وجوب الترتيب في الفاحشة انتهى ابن حجر والمعتد
 وجوبه ولو محصناً كما تقدم **قوله** بفكره في بان ترفع احدهما
 عن الاخر والعرض يقال بالضاد لما كان جارحة وتعلماً لما كان
 بغيره فاحو عطلة الزمان **قوله** والمعضوض معصوم **قوله**
 اما اذا كان المعضوض غير من ذكر بان كان زانياً محصناً او ما
 صلاحه بعد الامر بها او قاطع طريق فيضن لانه لا ينبغي قتله
 ان يفعل العاقب كذلك **قوله** اذا لم يكن المحض الامانة في بعض
 فيضن للمعضوض لان العاقب اذا دخل حصن حصنه بالعنف فيضن
 الدافع شاداً فيما ياتي في عدم امكان التماس بدونه مادفع به
 اي لعسراً فامد البينة على ذلك **قوله** في داره وفيه في
 المحر كالبينة في البستان **قوله** ولو لم ينذره وتغلبه اليوم اعفني
 عن الامام ان مجال التردد في وجوب تقدم الانذار في قتله
 المهاج بوعطلة قد لا تقيد اما ما يوثق بكونه دافعاً عن نفسه
 وزعقة مرجحة فيجب قطعاً لا وهذا الحسن انتهى وهذا
 هو المعتد **قوله** وبالعهد النظر اتفاقاً ولو ادعى الناظر
 عدم القصد فلا شيء عليه اي الرامي قال وهذا ذهب الى
 الرامي من غير تحقق قصدية ومنعجه الامام وهو حسن
 اسهلتي ولما قل **قوله** من الصيال شرع في حكمه من المولاة